يتعرض نظام الإجراءات الخاصة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للتهديد في الوقت الراهن. ويتألف هذا النظام من خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان، يتولون بحث قضايا على المستوى العالمي، أو يركزون على مناطق معينة أو على مجموعات بعينها، مثل المدافعين عن حقوق الإنسان أو المهاجرين. ويخضع هذا النظام للمراجعة في الوقت الحالي، مما يهدد استقلال هؤلاء الخبراء وطاقاتهم وقدرتهم على الاستجابة على وجه السرعة.

وقد وجهت منظمة العفو الدولية، بالتعاون مع NS منظمة أخرى غير حكومية، مناشدة عالمية تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الإبقاء على نظام الإجراءات الخاصة وتعزيزه، على اعتبار أن عمل أولئك الخبراء يُعد أمراً ضرورياً لحياة وسلامة أفراد في شتى أنحاء العالم.

البحوث على المستوى العالمي
يستمد خبراء الإجراءات الخاصة صلاحياتهم من ميثاق الأمم المتحدة، مما يتيح لهم التصدي للادعاءات عن وقوع انتهاكات في أي مكان في العالم.

"خلال [مهمتي] الأخيرة كمقرر خاص، اعتُقل عدد كبير من المدافعين عن حقوق الإنسان، فذهبت لزيارتهم في سجن ماكالا في كينشاسا، ولكن ضباط الجيش رفضوا السماح لي بمقابلة المعتقلين...
"كان المعتقلون يستمعون لمناقشاتنا، وأدركوا للمرة الأولى أن هناك من يهتم بأمرهم، فراحوا يقرعون الأبواب والقضبان ويصيحون بأسمائهم. وفي نهاية المطاف، تمكنت من مقابلة أحدهم، ويُدعى غولدن ميسابيكو، وهناك شخص آخر كنتُ أعرفه، وقد تعرض لتعذيب شديد.

"بعد أربعة شهور، كنتُ أحضر مؤتمراً دولياً بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في دبلن. كان غولدن حاضراً هناك، ولم يتمالك نفسه عندما رآني فاغرورقت عيناه بالدموع. وقد أخبرني أنه أُطلق سراحه بعد أيام من المقابلة، وأن تلك الزيارة أنقذت حياته. وعندما سمعتُ ذلك، لم استطع أن أحبس دموعي أيضاً".

روبرتو غاريتون، المقرر الخاص السابق المعني بوضع حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

"قام المقررون الخاصون بدور مهم في الإفراج عن شقيقي ومن ثم إنقاذه من مصير مجهول... فقد بذلوا جهوداً طائلة في عملية صنع القرار، مما أسفر في النهاية عن صدور قرار من الرئيس... أدى إلى إنقاذ حياة إنسان برئ".

أمجد حسين، شقيق ميرزا طاهر حسين، الذي سُجن NU عاماً في باكستان إثر محاكمة جائرة، وكان يواجه عقوبة الإعدام

الاستقلالية
تُوكل مهام نظام الإجراءات الخاصة إلى خبراء من جميع أنحاء العالم، وهم يؤدون عملهم بصفتهم الشخصية بشكل مستقل. وتُعد قدرتهم على العمل دون تدخل الحكومات أمراً حيوياً لا غنى عنه.

"في مناخ يتسم باحتدام الاستقطاب السياسي، يمكن للمقررين الخاصين أن يعلوا على هذا كله، وأن يوجهوا النقد أينما كان ذلك واجباً، ومهما كانت الدولة المعنية، وأن يعبروا عن الإطراء على التطورات الإيجابية أينما تحدث. وفي عالم تجتاحه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يصبح من الأهمية بمكان أن يتمكن خبراء مستقلون من التصدي للقوي بنفس القدر الذي يتصدون به للضعيف".

غيما مورتنسن، صحفي، هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي

السرعة والمرونة
يمكن للمقررين الخاصين أن يستجيبوا لحالات الأزمات على وجه السرعة. ففي كل عام، يبادرون بالتدخل بشكل عاجل مئات المرات لصالح آلاف من الأشخاص يتهددهم الخطر.

"جاء التدخل الفوري للممثل الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان... ليذكر السلطات بأن ممارساتها تخضع للفحص الدقيق، وهو الأمر الذي منعها بالتأكيد من المضي قدماً في اضطهادها.

"من المهم جداً للمدافعين عن حقوق الإنسان من أمثالي أن نعرف أن الممثل الخاص موجود لحمايتنا ودعمنا، وكذلك أن نشعر بأننا لن نكون وحدنا إذا ما تعرضنا لتهديد. فوجوده يمنحنا مزيداً من الثقة والقوة... إنه أشبه ما يكون بدرع للحماية، أو بملاك حارس بالنسبة لنا".

سميرة طراد، مديرة مركز الحدود – الرواد التي تعرضت للمضايقة والاعتقال في العام OMMP بسبب عمله RTR?، لبنان

يمكن لهذه الآلية أن تكون بمثابة جهاز إنذار ووسيلة لمنع الاعتداءات الانتقامية ضدنا، والتي تعرضنا لها عدة مرات".

عثمان حميد، "اللجنة المعنية بالأشخاص المختفين وضحايا العنف"، إندونيسيا
تحت أنظار العالم
يعمل خبراء نظام الإجراءات الخاصة على لفت أنظار المجتمع الدولي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الأزمات الناشئة.

"بالنسبة لنا نحن المدافعين عن حقوق الإنسان في غواتيمالا، يُعد عمل المقررين التابعين للأمم المتحدة آليةً لا غنى عنها لدعم نشاطنا وحماية حياتنا. ومن المهم على وجه الخصوص أن الأعمال التي يقومون بها لصالحنا لا تؤدي فقط إلى حمايتنا وبث مشاعر التضامن في نفوسنا، بل تدفع حكومة بلدنا أيضاً إلى اتخاذ إجراءات ما كان لها أن تتحقق لو كنا بمفردنا.

"ويؤدي عمل المقررين... إلى إفساح المجال أمام الضحايا للتعبير عن محنتهم، وهو الأمر الذي يفضي بدوره إلى شد أزرهم ونقل أصواتهم إلى أسماع العالم".

روث دي فال، المدير التنفيذي، "الحركة الوطنية لحقوق الإنسان في غواتيمالا"

الخبرات
يقدم خبراء الإجراءات الخاصة المشورة المستمدة من خبراتهم وكفاءتهم لمساعدة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

"لفت عدد من منظمات المجتمع المدني انتباه مفوضية [الشرطة] إلى النتائج التي خلص إليها المقرر الخاص فيما يتعلق بضعف المفوضية في التصدي للانتهاكات التي يرتكبها أفراد الشرطة. ونتيجةً لذلك، عقدت مفوضية الشرطة العزم على تعزيز إشرافها على سلوك أفراد الشرطة، وإجراء تحقيقات مباشرة في المخالفات من جانب أفراد الشرطة"

جوزيف شومان أوته، المدير التنفيذي، منظمة "سبيل العدالة"، نيجيريا

"المقرر الخاص (...) وضع ثقل التفويض الدولي وتأثيره في سبيل قضيتنا. وأضاف المقرر الخاص بعداً إضافياً (...) لأنه شدد على صلة المعايير الدولية بدعوتنا لإجراء تحقيق عام وانطباقها عليها".
مايكل فينوكين نيابة عن عائلة فينوكين، المملكة المتحدة

سوف يستمر جمع التوقيعات على المناشدة العالمية حتى NU يونيو/حزيران OMMT. بادر بالاطلاع على المناشدة والتوقيع عليها من خلال الموقع التالي:
www.actforspecialprocedures.org

رقم الوثيقة: IOR 41/011/2007
منظمة العفو الدولية، مايو/أيار OMMT
Amnesty International, International Secretariat
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom
موقع المنظمة على الإنترنت: arabic.org-www.amnesty